ALINORM 03/26/6

A

April 2003

# هيئـــــة الدستـــــور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

**البند 9 من جدول الأعمال**

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين
## منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## هيئة الدستور الغذائي

***الدورة السادسة والعشرون، مقر المنظمة، روما، إيطاليا، 6/30 – 2003/7/7***

### سياسات تحليل المخاطر في هيئة الدستور الغذائي

**معلومات أساسية**

1– تناقش هيئة الدستور الغذائي سياسات تحليل المخاطر منذ دورتها العشرين وقد اعتمدت في دورتها الثانية والعشرين (جنيف، 1997) خطة عمل لوضع مبادئ وخطوط توجيهية لتحليل المخاطر وتطبيقها على مستوى الدستور الغذائي ككلّ[1]. ويمكن إيجاز العناصر التي تتألف منها خطة العمل كالآتي:

(أ) الطلب إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة إعداد مبادئ متكاملة لوضع سياسات إدارة المخاطر وتقييمها والإبلاغ عن المخاطر وإعداد الوثائق عنها لإدراجها ضمن دليل الإجراءات؛

(ب) بعد تحديد تلك المبادئ، تتولى لجان الدستور الغذائي ذات الصلة إعداد الخطوط التوجيهية المحددة المطلوبة للمساعدة على تطبيق المبادئ بشكل موحّد. وينبغي الطلب إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة تنسيق هذه العملية وإشراك جميع لجان الدستور الغذائي ذات الصلة فيها[2]؛

[1] تقرير الدورة الثانية والعشرين لهيئة الدستور الغذائي، الفقرات 160–167 من الوثيقة ALINORM 97/37.

[2] يفترض هذا أن تعطي جميع لجان الدستور الغذائي المعنية بأي جانب من جوانب تحليل المخاطر وصفاً رسمياً لطريقة تطبيقها مبادئ الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية، استناداً إلى شكل موجز موحّد، ينشر في التقارير الصادرة عنها؛ وتوصى بالمثل الأجهزة الاستشارية كلجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات. كما يتعيّن في الإطار نفسه على لجان الدستور الغذائي إعداد المواصفات على اعتبار هذه المبادئ والخطوط التوجيهية قائمة تحقق، فتلتزم بالتالي التزاماً وثيقاً بوثائقها الخاصة بسياسات تقييم المخاطر/إدارة المخاطر.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات، وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات هيئة الدستور الغذائى متاحة في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت
www.fao.org

(ج) تدرج المبادئ والخطوط التوجيهية بعد وضعها في دليل الإجراءات وتضاف مقدمة تعريف بتحليل المخاطر في نظام الدستور الغذائي وتحديد مسؤوليات كل لجنة في تطبيق المبادئ والخطوط التوجيهية؛

(د) الاعتراف بأهمية الحكم على تعادل نظم الرقابة على الأغذية في مختلف البلدان، وإن مبادئ الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية المتعلقة بتحديد التعادل ستيسر من هذه العملية؛

(هـ) وإلي حين أن تقرّ الهيئة تلك المبادئ، الطلب إلى لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات والأجهزة الاستشارية الأخرى ولجان الدستور الغذائي مواصلة تقييم تطبيق مختلف عناصر تقدير المخاطر الأولى بالعناية وإدارتها وتحسين التطبيق؛

(و) تشجيع استحداث المزيد من أساليب التقييم النوعي للمخاطر بهدف تحسين عملية وضع المواصفات في أقرب وقت ممكن.

2– وأنجزت هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة أولى هذه المهام وأحيل *مشروع مبادئ العمل المقترحة لتحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي* إلى الهيئة لإقرارها[3]. وقدّمت اللجنة إلى الهيئة أيضاً ثلاثة تعاريف جديدة لدراستها. وهي ترد في المرفق الثاني.

3– وقد ترغب الهيئة في أن تأخذ علما بأن التعريف المعدّل بشأن *الإبلاغ عن المخاطر* أقر عام 2001 (الدورة الرابعة والعشرون) لكن من دون أن يدرج هذا التعريف في دليل الإجراءات. ويرد هذا التعريف أيضاً في المرفق الثاني للعلم.

**الإجراءات المطلوب أن تتخذها الهيئة**

4– يرجى من الهيئة اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) الموافقة على *مشروع مبادئ العمل المقترحة لتحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي* عند الخطوة 8 من إجراءات الدستور الغذائي تمهيداً لإدراجها في دليل الإجراءات؛

(ب) الموافقة على مشروع التعاريف بشأن *سياسات تقييم المخاطر ومواصفات المخاطر وتقدير المخاطر* تمهيداً لإدراجها في دليل الإجراءات؛

(ج) إعطاء توجيهات إلى لجان الدستور الغذائي لإعداد (أو استكمال) خطوط توجيهية محددة، حسب الحاجة، للمساعدة على تطبيق مبادئ العمل بشكل موحّد.

[3] أنظر أيضاً تقرير الدورة الثامنة عشرة لهيئة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، باريس 7–2003/4/11، الفقرات 10–31 من الوثيقة ALINORM 03/33A.

## المرفق الأول

### مشروع مبادئ العمل المقترحة لتحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي

(عند الخطوة 8 من إجراءات الدستور الغذائي)

**النطاق**

(1) تطبّق مبادئ تحليل المخاطر هذه ضمن نطاق الدستور الغذائي.

(2) الهدف من هذه الخطوط التوجيهية هو إعطاء توجيهات لهيئة الدستور الغذائي ولأجهزة ومشاورات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية كي تكون الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية وبصحتها في مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة مرتكزة على تحليل المخاطر.

(3) تكون الهيئة وأجهزتها الفرعية (مديرو المخاطر) مسؤولة عن إسداء المشورة بشأن إدارة المخاطر ضمن نطاق هيئة الدستور الغذائي والإجراءات ذات الصلة؛ بينما تكون أجهزة الخبراء والمشاورات (مقيّمو المخاطر) المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالميّة مسؤولة في المقام الأول عن تقييم المخاطر.

**تحليل المخاطر – الجوانب العامة**

(4) ينبغي أن يكون تحليل المخاطر المتبع في إطار الدستور الغذائي:

- مطبقا بصورة متسقة؛
- مفتوحاً وشفافاً وموثّقاً؛
- ينجز وفقا *لبيان المبادئ بشأن دور العلم في عملية اتخاذ القرار في الدستور الغذائي ومدى مراعاة العوامل الأخرى* وبيان المبادئ المتعلقة *بدور تقييم المخاطر على سلامة الأغذية*؛
- خاضعاً للتقييم والاستعراض كلما دعت الحاجة على ضوء آخر البيانات العلمية المتوافرة.

(5) ينبغي أن يتبع تحليل المخاطر نهجا منتظما يتألّف من العناصر الثلاثة المنفصلة لكن المرتبطة ارتباطاً وثيقاً في ما بينها لتحليل المخاطر (تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والإبلاغ عن المخاطر) استناداً إلى تعريف هيئة الدستور الغذائي[1]؛ علماً أنّ كل عنصر من العناصر يشكل جزءاً لا يتجزأ من التحليل العام للمخاطر.

(6) ينبغي توثيق المكونات الثلاثة لتحليل المخاطر بصورة كاملة ومنهجية وعلى نحو يتسم بالشفافية. وينبغي إتاحة الوثائق لجميع الأطراف المعنية[2] مع مراعاة المخاوف المشروعة بالمحافظة على سريتها.

---

[1] يمكن الاطلاع على تعريف المصطلحات المستخدمة في مبادئ العمل هذه بالعودة إلى *تعاريف مصطلحات تحليل المخاطر ذات الصلة بسلامة الأغذية*، دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، الطبعة الثالثة عشرة، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، روما، قيد الإعداد.

(7) ينبغي الحرص على فعالية الإبلاغ والتشاور مع جميع الأطراف المعنية في مختلف مراحل تحليل المخاطر.

(8) ينبغي تطبيق المكونات الثلاثة لتحليل المخاطر ضمن الإطار الجامع لإدارة المخاطر المتعلقة بالأغذية على صحة الإنسان.

(9) ينبغي الفصل بين وظيفتي تقييم المخاطر وإدارة المخاطر ضماناً لسلامة تقييم المخاطر من الناحية العلمية وتجنباً للبس بشأن الوظائف التي يؤديها القائمون على تقييم المخاطر ومديرو المخاطر وللحد من أي تضارب في المصالح. لكن من المعترف به أنّ تحليل المخاطر هو عملية تواتريّة وأنّ التفاعل بين مديري المخاطر ومقيّمي المخاطر شرط لازم للتطبيق العملي.

(10) عندما تتوافر قرائن على وجود مخاطر على صحة الإنسان بيد أن البيانات العلمية غير كافية أو غير مكتملة، لا ينبغي للهيئة أن تمضي في وضع المواصفات بل ينبغي أن تبحث وضع نص ذي صلة مثل مدونة للممارسات، بشرط دعم هذا النص بالقرائن العلمية المتاحة.[3]

(11) الوقاية عنصر ملازم لتحليل المخاطر. وتوجد العديد من مصادر الشكوك في عملية تقييم المخاطر وإدارة المخاطر المتعلقة بأخطار الأغذية على صحة الإنسان. وينبغي أن يراعي تحليل المخاطر بشكل صريح نطاق الشكوك في المعلومات العلمية المتوافرة والاختلافات فيها. وفي حال توافر القرائن العلمية الكافية التي تسمح للدستور الغذائي بإعداد مواصفات أو نصوص ذات الصلة، يجب أن تبيّن الفرضيات المستخدمة لتقييم المخاطر وخيارات إدارة المخاطر المختارة نطاق الشكوك وخصائص الخطر المعني.

(12) يجب حصر احتياجات البلدان النامية وأوضاعها بشكل محدد وأخذها في الاعتبار من جانب الأجهزة المختصّة في مختلف مراحل تحليل المخاطر.

<u>سياسات تقييم المخاطر</u>

13) يجب إدراج مسألة تحديد سياسات تقييم المخاطر على اعتبارها مكوناً محدداً من مكونات إدارة المخاطر.

14) يتعيّن على مديري المخاطر تحديد سياسة تقييم المخاطر مسبقا قبل إجراء التقييم، بالتشاور مع مقيّمي المخاطر وكافة الأطراف المعنية الأخرى. والغرض من هذه الإجراءات هو الحرص على أن يكون تقييم المخاطر منهجياً وكاملاً وغير متحيّز ويتسم بالشفافية.

(15) ينبغي أن تكون المهام الموكلة من جانب مديري المخاطر إلى مقيّمي المخاطر واضحة قدر الإمكان.

---

[2] تعني "الأطراف المعنية" لأغراض هذه الوثيقة "مقيمي المخاطر، مديري المخاطر، المستهلكين، الصناعات، الأسرة الأكاديمية، وعند المقتضى، أية أطراف أخرى ذات الصلة والمنظمات الممثلة لها".

[3] بيان أقرّته الهيئة في دورتها الرابعة والعشرين (الفقرات 81–83 من الوثيقة ALINORM 01/41).

(16) يتعيّن على مديري المخاطر الطلب إلى مقيّمي المخاطر، كلما دعت الحاجة، إجراء تقييم للتغيرات المحتملة في المخاطر الناشئة عن مختلف خيارات إدارة المخاطر.

**تقييم المخاطر**[4]

(17) ينبغي تحديد نطاق عملية تقييم المخاطر المعتزم إجراؤها والغرض منها بصورة واضحة ووفقا لسياسات تقييم المخاطر. وينبغي تحديد شكل النتائج والنتائج البديلة الممكنة لعملية تقييم المخاطر.

(18) يجب اختيار الخبراء المسؤولين عن تقييم المخاطر بشفافية تامة استناداً إلى خبراتهم وتجاربهم، واستقلاليتهم فيما يتعلق بالمصالح المعنية. وينبغي توثيق إجراءات اختيار هؤلاء الخبراء، بما في ذلك من طريق إعلان عام بشأن أي تضارب محتمل في المصالح. كما ينبغي أن يحدد الإعلان وأن يشرح بالتفصيل خبرات كل من الخبراء وتجاربه واستقلاليته. وينبغي أن تكفل أجهزة ومشاورات الخبراء المشاركة الفعالة للخبراء من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الخبراء من البلدان النامية.

(19) ينبغي أن يتم تقييم المخاطر وفقا *للخطوط التوجيهية المتعلقة بدور تقييم المخاطر على سلامة الأغذية* وأن يشمل الخطوات الأربع لتقييم المخاطر، أي تحديد الأخطار، تصنيف الأخطار، تقييم حالة التعرض لها وتصنيف المخاطر.

(20) ينبغي أن يستند تقييم المخاطر إلى كافة البيانات العلمية المتوافرة. وينبغي أن يستخدم إلى أقصى حد ممكن المعلومات الكمية المتوافرة. وقد يأخذ تقييم المخاطر أيضاً المعلومات النوعية بعين الاعتبار.

(21) ينبغي أن يأخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار ممارسات الإنتاج والتخزين والمناولة ذات الصلة المستخدمة في مختلف مراحل السلسلة الغذائية، بما في ذلك الممارسات التقليدية وطرق التحليل والمعاينة والتفتيش وانتشار آثار معاكسة محددة على الصحة.

(22) ينبغي أن يحصل تقييم المخاطر على البيانات ذات الصلة من مختلف أنحاء العالم وتضمينها، بما في ذلك البيانات من البلدان النامية. وينبغي أن تشمل البيانات على وجه الخصوص بيانات المراقبة الوبائية والبيانات الخاصة بتحليل المخاطر والتعرّض لها. وفي حال عدم توافر البيانات ذات الصلة من البلدان النامية، يتعيّن على الهيئة الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إجراء دراسات إطار زمني محدد لهذا الغرض. ولا يجدر التأخّر طويلا في تقييم المخاطر بانتظار تلقى البيانات المذكورة؛ لكن تنبغي إعادة النظر في تقييم المخاطر حال توافر البيانات.

[4] أنظر *الخطوط التوجيهية الخاصة بدور تقييم المخاطر على سلامة الأغذية*، دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، الطبعة الثالثة عشرة، المرفق، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، روما، قيد الإعداد.

(23) ينبغي دراسة القيود والشكوك والافتراضات التي تؤثر على تقييم المخاطر بصورة صريحة في كل خطوة من خطوات تقييم المخاطر وتوثيقها بصورة شفافة. وقد يكون توضيح مواضع الشك أو الاختلاف في تقديرات المخاطر نوعياً أو كمياً، لكن ينبغي قياسها كميا ضمن الحدود العلمية الممكنة.

(24) ينبغي أن يستند تقييم المخاطر الى تصورات تعرّض واقعيّة للمخاطر، مع مراعاة مختلف الحالات المبيّنة في سياسة تقييم المخاطر. وينبغي أن تشمل دراسة فئات السكان الأشدّ تأثراً وعرضة للمخاطر. وينبغي أن يأخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار، عند المقتضى، الآثار المعاكسة على الصحة، الحادة والمزمنة (بما في ذلك الطويلة الأمد) والمتراكمة و/أو المجتمعة.

(25) ينبغي أن يوضح التقرير عن تقييم المخاطر أية قيود وشكوك وافتراضات، وأثرها على تقييم المخاطر. كما ينبغي تسجيل آراء الأقليّة. ويكون مدير المخاطر، وليس مقيّميها، مسؤولاً عن تحديد تأثير الشكوك على القرار الخاص بإدارة المخاطر.

(26) ينبغي أن يعرض الاستنتاج الناشئ عن تقييم المخاطر، بما في ذلك تقدير المخاطر، في حال توافره، بشكل مفهوم ومفيد لمديري المخاطر وإتاحته لمقيّمي المخاطر والأطراف المعنية الأخرى كي يتمكنوا من استعراض التقييم.

**إدارة المخاطر**

(30) في حين أن من المعترف به أن الغرض المزدوج للدستور الغذائي يتمثل في حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية، ينبغي أن تكون حماية صحة المستهلكين الهدف الأساسي لقرارات الدستور الغذائي وتوصياته بشأن إدارة المخاطر. وينبغي تلافي تفاوت غير مبرر بين مستويات حماية صحة المستهلكين لمواجهة هذا النوع من المخاطر في حالات مختلفة.

(31) ينبغي أن تستند إدارة المخاطر إلى أسلوب عمل منظّم بما في ذلك أنشطة الإدارة الأوليّة للمخاطر[5]، تقييم خيارات إدارة المخاطر، ورصد واستعراض القرار الذي اتخذ. وينبغي أن تستند القرارات إلى تقييم المخاطر وأن تأخذ بعين الاعتبار، عند الاقتضاء، العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية، *وفقا للمواصفات الخاصة بدراسة العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني*[6].

(32) يتعيّن على هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، بصفتها المسؤولة عن إدارة المخاطر في إطار مبادئ العمل هذه، الحرص على عرض الاستنتاج الناشئ عن تقييم المخاطر قبل الخروج بالاقتراحات أو القرارات النهائية بشأن

[5] تشمل الأنشطة الأولية لإدارة المخاطر لأغراض هذه المبادئ: تحديد المشاكل على مستوى سلامة الأغذية؛ تحديد مواصفات المخاطر؛ تصنيف الأخطار الأولى بتقييم المخاطر وبإدارة المخاطر؛ وضع سياسة لتقييم المخاطر تستخدم في إجراء التقييم؛ التفويض بإجراء تقييم للمخاطر؛ ودراسة نتائج تقييم المخاطر.

[6] أقرّت الهيئة هذه المواصفات في دورتها الرابعة والعشرين (أنظر دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، الطبعة الثالثة عشرة، المرفق، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، روما، قيد الإعداد).

خيارات إدارة المخاطر المتاحة، لا سيما في ما يتعلق بوضع المواصفات أو الحدود القصوى، مع مراعاة التوجيهات في الفقرة 10.

(33) ينبغي أن تراعى إدارة المخاطر، في سياق العمل على تحقيق النتائج المتفق عليها، ممارسات الإنتاج والتخزين والمناولة ذات الصلة المستخدمة في مختلف مراحل السلسلة الغذائية بما في ذلك الممارسات التقليدية وطرق التحليل والمعاينة والتفتيش وإمكانية الانفاذ والامتثال وانتشار آثار معاكسة محددة على الصحة.

(34) ينبغي أن تكون عملية إدارة المخاطر شفافة ومتسقة وموثَّقة بالكامل. كما ينبغي توثيق قرارات الدستور الغذائي وتوصياته بشأن إدارة المخاطر وتحديدها بشكل واضح في المواصفات المختلفة للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة لتمكين كافة الأطراف المعنية من فهم أوسع لعملية إدارة المخاطر.

35) وينبغي أن تترافق نتائج أنشطة الإدارة الأولية للمخاطر وتقييم المخاطر مع تقييم لخيارات إدارة المخاطر المتاحة للتوصل إلى اتخاذ قرار بشأن إدارة المخاطر المعنيّة.

(36) ينبغي تقدير خيارات إدارة المخاطر من حيث نطاق تحليل المخاطر والغرض منه ومستوى حماية صحة المستهلك المتحققة بفضلها. وينبغي النظر أيضاً في احتمال عدم اتخاذ أي إجراء.

(37) ينبغي أن تكفل إدارة المخاطر الحرص على أن تكون عملية اتخاذ القرارات شفافة ومتسقة في جميع الأحوال تجنباً لأية حواجز لا مبرر لها في وجه التجارة. وينبغي قدر المستطاع، عند النظر في مجموعة الخيارات المتاحة لإدارة المخاطر، مراعاة تقييم مزاياها وعيوبها المحتملة. وعند انتقاء إحدى الخيارات المتاحة لإدارة المخاطر، التي تتماثل في فعاليتها في حماية صحة المستهلكين، على الهيئة وأجهزتها الفرعية أن تسعى إلى تحديد ومراعاة الأثر المرتقب لهذه الإجراءات على المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء فيها وأن تختار إجراءات لا تفرض قيوداً تجارية لا ضرورة لها.

(38) ينبغي أن تراعي إدارة المخاطر الانعكاسات الاقتصادية لخيارات إدارة المخاطر وجدواها. كما يتعيّن أن تعترف إدارة المخاطر بالحاجة إلى خيارات بديلة لوضع المواصفات والخطوط التوجيهية وتوصيات أخرى بما يتماشى وحماية صحة المستهلكين. ويتعيّن على الهيئة وأجهزتها الفرعية في سياق مراعاتها لجميع هذه العناصر إيلاء عناية خاصة لأوضاع البلدان النامية.

(39) ينبغي أن تكون إدارة المخاطر عملية مستمرة تراعي جميع البيانات المستخلصة حديثاً ومن تقييم القرارات الخاصة بإدارة المخاطر واستعراضها. وينبغي استعراض المواصفات الغذائية والنصوص ذات الصلة وتحديثها دورياً كلما دعت الحاجة كي تعكس المعارف العلمية المستجدة وأية معلومات أخرى ذات صلة بتحليل المخاطر.

**الإبلاغ عن المخاطر**

40) الهدف من الإبلاغ عن المخاطر هو:

(1) تعزيز الوعي والفهم لقضايا محددة قيد البحث في تحليل المخاطر؛

(2) تعزيز الاتساق والشفافية عند صياغة الخيارات/التوصيات الخاصة بإدارة المخاطر؛

(3) توفير قاعدة سليمة لفهم قرارات إدارة المخاطر المقترحة؛

(4) تحسين فعالية تحليل المخاطر وكفاءته بوجه عام؛

(5) توثيق علاقات العمل بين المشاركين؛

(6) زيادة الفهم العام للعملية بما يزيد الثقة والاطمئنان بسلامة الإمدادات الغذائية؛

(7) تشجيع كافة الأطراف المعنية على المشاركة بالمستوى المطلوب؛

(8) تبادل المعلومات عن مخاوف الأطراف المعنية بشأن المخاطر الناجمة عن الأغذية.

(41) ينبغي أن يشمل تحليل المخاطر إبلاغاً واضحاً وتفاعلياً وموثّقاً بين مقيّمي المخاطر (أجهزة ومشاورات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) ومديري المخاطر (هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية) وإبلاغاً متبادلاً بين البلدان الأعضاء وكافة الأطراف المهتمة بمختلف جوانب العملية.

(42) لا يجب أن يقتصر الإبلاغ عن المخاطر على نشر المعلومات فحسب. إنّ وظيفته الأساسية تقضي بإدماج جميع المعلومات والآراء اللازمة لإدارة المخاطر بشكل فعّال ضمن عملية اتخاذ القرارات.

(43) ينبغي أن يشمل الإبلاغ عن المخاطر الذي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية شرحاً شفافاً لسياسات تقييم المخاطر ولتقييم المخاطر، بما في ذلك مواضع الشكوك. كما ينبغي إعطاء شرح واضح أيضاً للحاجة إلى مواصفات أو نصوص ذات صلة محددة والإجراءات المتبعة لذلك، بما في ذلك كيفية التعامل مع مواضع الشكوك. كما ينبغي أن توضح أية قيود ومواضع شكوك وافتراضات وأثرها على تحليل المخاطر وخيارات الأقلية التي جرى التعبير عنها في سياق تقييم المخاطر (أنظر الفقرة 25).

(44) تستهدف التوجيهات الخاصة بالإبلاغ عن المخاطر كافة المشاركين في تحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي. لكن من المهم أيضاً أن يتم ذلك بأكبر قدر ممكن من الشفافية والانفتاح لغير المشاركين مباشرة في هذه العملية وللأطراف الأخرى مع مراعاة المخاوف المشروعة بالمحافظة على السريّة (أنظر الفقرة 6).

## المرفق الثاني

## التعاريف

مشروع التعاريف المقترح إدراجها ضمن دليل الإجراءات

***سياسات تقييم المخاطر:*** خطوط توجيهية موثّقة بشأن انتقاء الخيارات والأحكام المرافقة من أجل تطبيقها عند نقاط ملائمة من اتخاذ القرارات في سياق تقييم المخاطر للمحافظة على سلامة العملية من الناحية العلمية.

***مواصفات المخاطر:*** وصف المشكلة المتعلقة بسلامة الأغذية وسياقها.

***تقدير المخاطر:*** التقدير الكمّي للمخاطر المستخلص من تصنيف المخاطر.

التعريف الذي أقرّته الهيئة في دورتها الرابعة والعشرين

***الإبلاغ عن المخاطر:*** تبادل المعلومات والآراء على نحو فعال طوال عملية تحليل المخاطر ومفاهيمها بين المسؤولين عن تقدير المخاطر وعن إدارتها والمستهلكين ورجال الصناعة والمجتمع الأكاديمي والأطراف الأخرى المهتمة، بما في ذلك شرح نتائج تقدير المخاطر والأساس الذي بنيت عليه قرارات ادارة هذه المخاطر.